6

إِرث إِيوبـا وبـابـا وأود

بعد انقضاء فترة الركود التي أعقبت سقوط روما ومهَّدت الطريق أمام مسار تطور اقتصادي مهم بعد الألفيَّة الأُولى، أَصبح البحث عن معنى القيمة موضوعاً استقطب الكثير من الدراسات والمناقشات في أوروبا. وقد جرى نقاش مطوَّل بين الفلاسفة السكولاستيين scholastics والرهبان في الجامعات بشأن تعريف «السعر الدقيق». ففي القرن الثالث عشر، اعترف القديس توما الأكويني نفسه قائلاً «صحيح أن المال تابع لشيء آخر، وذلك فيما يخص الغاية منه، إِلاَّ أنه، وبشكل ما، يشتمل على كل السلع الماديَّة طالما أَنَّه يفيد في السعي للحصول عليها نظراً لقوته.. وهذه هي السمة التي يشترك بها مع السعادة الغامرة»[1]. فالذَّهب إِذاً هو ينبوع السعادة الغامرة.

إِنَّ التجارة والتعاملات التجارية لا يمكن لها أن تجري دون نقود، وإِنَّ خَلْق نُظُم مالية جديدة وتأسيسها لتنمو ليس بالأمر السهل، فليس هناك من شيء يمكنه القيام بدور المال إِلاَّ إِذا أتى بشكل يتقبَّله كل من يقوم باستخدامه. ولا يمكن أن ينجح قرار يقضي بإِنشاء نظام كهذا إِلاَّ إِذا كانت التدابير منسجمة مع

القِيَم والتقاليد والاحتياجات الخاصة بالمجتمع. وإِنَّ تاريخ المال ـ وكثير من الأمور التي تتأثَّر بالمال ـ لهو عبارة عن قصة طويلة ومعقَّدة تحكي محاولات البشر للتعامل مع تلك الصعوبات ضمن ظروف شديدة التنوع.

عندما تكون النقود معدنية ـ أي عندما تتم جميع المدفوعات بالسبائك والقطع النّقديَّة ـ فإِنَّ العملية تتصف بتعقيد خاص، لأن المقادير المتوفرة من الذَّهب والفضة تحدِّدها الطبيعة لا البشر الذين يستفيدون من تلك المقادير. فالمناجم قد تنضب والدول قد تربح أَو تخسر نتيجة أعمال السلب وقد تتسرَّب المقادير المتوفرة عبر الحدود عندما يختل الميزان التجاري. لكن القرارات البشرية لها أهميتها أَيضاً. فبإِمكان الأشخاص تخزين قطعهم النّقديَّة بدل إِنفاقها، وقد كان ذلك الأُسلوب شائعاً أثناء الاضطرابات السياسية والاقتصادية في العصور الوسطى[2]. فالذَّهب هو وقاء من مخاطر الأوضاع المضطربة، وليس من السهل إِقناع النَّاس بإِعادة كنوزهم إِلى التداول بشكل نقد في عالم يغلب أن تتعرض فيه النقود أثناء انتقالها للنهب على يد اللصوص أَو أَنَّها ربما تفقد في حطام السفن، إِضافة للتهديد الدائم المتمثِّل في طلبات الحكومة التي لا تعرف حدوداً.

إِنَّ تأثير المتغيرات الكثيرة في المقادير النسبية المتوفرة من الذَّهب والفضة قد أدَّى إِلى تعقيد الأمور خلال العصور الوسطى، كما أَنَّه استمر بإِشاعة الفوضى في النُّظُم المالية في كل من أوروبا وأمريكا لفترة لا بأس بها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فعندما تبدأ كمية الذَّهب المتوفرة في تجاوز كمية الفضة، أَو العكس، تبدأ الأَسعار التي تحدد معدلات الضرب من كل معدن في دار السك، تبدأ بالاختلاف عن الأَسعار التي يشتري بها النَّاس المعادن الثمينة أَو يبيعونها في السوق. وضمن ظروف كهذه، يغلب أن يختفي أحد المعدنين من التداول أَو أَنَّه يصدَّر إِلى دول تكون الأوضاع فيها معكوسة.

ولكن، وعلى الرغم من كل تلك العقبات، فقد نجح الملوك ومواطنوهم في العصور الوسطى، وأحياناً قبل سنة 1000م، دون وجود أيَّة خلفية نظريَّة أَو حتى ما يكفي من الخلفيَّة التاريخيَّة لإرشادهم، نجحوا في تطوير ـ أَو بالأحرى ابتكار ـ منظومات ماليَّة تطورت بمرور الوقت إلى عالم المال الذي نعرفه حالياً. صحيح أن أياً من تلك المنظومات لم تستطع أن تعمل طويلاً دونما فترات سادتها الفوضى، ولكن العودة إلى مجتمع بلا نقد وبلا تجارة، كالذي كان سائداً في الأيام الأُولى التي أعقبت سقوط روما، لم تكن على الإطلاق موضع نقاش.

إنَّ إحدى السِّمات اللافتة في الاندفاع الكبير للتاريخ الأوروبي وصولاً إلى الحرب العالمية الأُولى، هي الكيفية التي تدبر بها الأوروبيون أمر دمج الذَّهب في أنظمتهم المالية، رغم أن مقادير الذَّهب المتوفرة أصلاً في أوروبا ذاتها كانت دائماً ضمن الحد الأدنى. وقد وصف اقتصادي فرنسي في أوائل ثلاثينات القرن العشرين هذا الوضع بقوله: «من الغريب أن تصبح تلك الدول اعتباراً من نهاية العصور الوسطى وحتى أيامنا هذه، أَكثر القوى فاعلية في الاقتصاد العالمي، رغم أن الطبيعة لم تنعم عليها إلاَّ بالقليل من المادة التي يجبرنا تقليد راسخ ـ أَصبح أَكثر إلحاحاً من ذي قبل ـ على القبول بها رمزاً للثروة، والإناء الذي يحوي تلك الثروة»[3]. ومع تطور قصتنا، تحوَّلت المسألة في أوروبا، بشكل مطرد، من التركيز على مقدار الذَّهب المتوفر بحد ذاته إلى التفكير بشأن الدولة التي ستتدبر أمر تجميع الذَّهب المتوفر واستخدامه لتعزيز قوتها وثروتها.

والأمر المدهش في الذَّهب، يكمن في أن منجزاته ضمن دوره الحاسم كنموذج أصلي للثروة وللمال، لم تُفقده شيئاً من دوره الذي لا يقل أَهميَّة كوسيلة للزينة وشكل متألِّق من أشكال الجمال. وعلى عكس الأشكال الأخرى

من المال، لم يفقد الذَّهب على الإطلاق خاصيته الشاعرية. لقد ظل دائماً مقدساً ودنيوياً على حد سواء.

خلال السنوات الألف الأُولى التي تلت سقوط روما، كان دور الذهب في أوروبا أقل أَهميَّة بكثير عما كان عليه في بيزنطة أَو في المناطق التي حكمها المسلمون. ولم يكن هذا الاختلاف أمراً اختاره الأوروبيون، بل إنَّ السبب كان ببساطة أن الذهب المتوفر لديهم كان أقل. فأوروبا لم تكن تحتوي على مناجم تشبه في شيء تلك الموارد الطبيعية السخية التي توافرت للبيزنطيين والمسلمين، كما أن الأوروبيين كان لديهم نهم لا يرتوي للتوابل والحرير ـ ونظراً لعدم توفر التدفئة المركزية ـ للفراء وللسجاد أَيضاً، تلك السلع التي كانت شعوب الشرق تبيعهم إِياها بسعادة غامرة. وكانت النتيجة التعسة أن أَصبح العبيد هم إِحدى صادرات أوروبا الرئيسة وبخاصة إِلى بلاد المسلمين(*).

لم يجد الأوروبيون أمامهم من خيار سوى التخلي عن الأُسلوب البيزنطي في تغطية كل ما يقع تحت أنظارهم بالذهب. وفي الكثير من المناسبات كانت مقادير الذهب المتوفرة قليلة بحيث جرت التضحية بمواضع الزينة الدينية كالصلبان وكؤوس القرابين بدفعها إِلى بوتقة الصهر في دور السكّ لتحويلها إِلى قطع نقدية. وفي كتابه «الموجة العظيمة» The Great Wave يورد دافيد هاكيت فيشر قول أحد علماء اللاهوت، وهو فولبرت أوف تشارترز، مبرِّراً صهر

(*) يشير كندلبرغر إِلى أن الدول الواقعة إِلى الشرق من أوروبا ـ وصولاً إِلى الصين واليابان ـ كانت من الدول التي يصفها الاقتصاديون بالدول «ذات الاستيعاب الخفيض». أي أن مداخل الصادرات فشلت في خلق طلب مكافىء لها على الواردات.

المواضع الدينية وتحويلها إلى قطع نقدية: «كان بيع تلك الأواني المقدسة إلى المسيحيين أفضل من رهنها بين أيدي اليهود»[4].

وفي الكنائس الرومانيسكية Romanesque والقوطية Gothic لم نكن لنرى تلك الفسيفساء المذهبة التي تزيِّن الكنائس البيزنطية، بل إنَّ مظهر تلك الكنائس في داخلها كان ينم عن تقشف شديد البساطة، بينما غطَّت النقوش والمنحوتات الحجريَّة جدرانها الخارجية. وكانت الألوان تنبعث من الزجاج الملوَّن والمشغولات الذهبية الدقيقة الموضوعة داخل أوعية حفظ الذخائر ومن كؤوس القرابين على المذبح ومن أردية وتيجان القساوسة الأعلى رتبةً. فعندما بدأ الأب سوجيه البنيديكتي، مثلاً، وهو المعماري الكبير والوصي على عرش فرنسا، ببناء أَول كاتدرائية قوطية في سانت دينيس سنة 1137 كضريح لشفيع فرنسا، لم يتمكَّن على الإطلاق من مضاهاة بذخ جوستنيان في كنيسة القديسة صوفيا. وحتى إنَّ تلك المشغولات الذَّهبية الهشَّة كانت بمثابة الفضيحة بالنِّسبة لسانت برنارد. وقد تمسَّك سوجيه بموقفه قائلاً: «إذا كان القانون القديم قد قضى باستعمال الكؤوس الذَّهبية في طقوس إهراق الخمر تكريماً للآلهة أَو لتلقي دماء أكباش الخراف، أفلا يتعيَّن علينا أن نكرِّس الذَّهب... للأواني المخصصة لاحتواء دم السيد المسيح؟...»[5] ويتساءل المرء هنا، كيف كان القديس برنارد سيتصرَّف لو أَنَّه وجد نفسه محل موسى الذي هبط من جبل سيناء ليرى شعبه يعبد العجل الذهبي؟...

لقد سار الأوروبيون على خطى البيزنطيين في استخدام الذَّهب بشكل رائع فيما يدعى بالكتابة بالذَّهب chrysography، وهنا يتم مزج مسحوق الذهب ببياض البيض أَو بالصمغ، ثم يُستخدم الذَّهب بشكله هذا في تزيين الكتب بكتابات تخطيطية calligraphy، وقد بلغ الأوروبيون في هذا الفن مستويات فائقة الجمال. ويعود استخدام هذه الطريقة إلى القرن الثاني الميلادي، عن طريق مصر وبلاد الإغريق، وذلك إرضاء لرغبة الرومان في كل

ما يمتّ للبذخ بصلة، ولكن شارلمان هو الذي بدأ في استخدام هذا الفنّ الأوروبي الذي وصل إلينا بشكل مخطوطات مزيَّنة بالذَّهب.

كان شارلمان يصرّ على تحقيق أفضل مستوى في الكتب التي صدرت خلال فترة حكمه، وعهد بالمسؤولية الرئيسيَّة في هذه المهمَّة لرجل دين يُدعى ألكين أوف يورك. أما أشهر الكتب التي صدرت تحت إشراف ألكين فكانت أناجيل غود سكيل، التي تمَّت كتابتها سنة 783 من أجل شارلمان، وإنجيل سانت ميتارد، والكتابان موجودان حالياً في المكتبة الوطنيَّة في باريس. وقد كتبت أناجيل سانت ميتارد بكاملها بالخط الذَّهبي وزُخرفت بالمنمنمات الذهبية والفضية على خلفية قرمزية. كما صُمِّمت الحروف بعناية فائقة بعد تعديلها عن الكتابة الرومانيَّة في أيام فيرجيل، بحيث اختير شكل الحروف بتروٍ وكُتبت على الدوام بشكل متماثل. وتمَّت الكتابة بأحرف متصلة، وهي الكتابة التي نتعلّمها حالياً في المدارس، والمتحدرة مباشرة من الكتابة المذهَّبة في مخطوط ألكين الذي يعود تاريخه إلى ألف ومائتي سنة خلت. ولكننا نكتب حالياً بسرعة أكبر: فكتابة حرف استهلالي واحد في فنّ الكتابة بالذَّهب كانت تستغرق يوماً كاملاً، مما جعل من تنفيذ تلك المهام عملاً يستغرق كامل أيام الرهبان الذين أوكلت لهم تلك المهمَّة.

شكَّلت بريطانيا مسرحاً لأهم تطور في قصة النَّقد الأوروبي في مرحلة ما بعد الرومان وكانت في تلك الفترة مقسَّمة إلى عدد من الممالك الصغيرة. ويعود الفضل في هذا الابتكار إلى أوفا (757 ـ 796) ملك مرسيا، وهو حاكم قوي عاصر شارلمان. وقد امتدت منطقة نفوذه عبر وسط بريطانيا لتصل شمالاً حتى نهري أوس وترينت حول يورك الحالية ومانشيستر، كما تمتد جنوباً إلى كنت وإيسيكس وساسيكس. كانت المنطقة شاسعة ومندمجة بشكل وحدة

مترابطة بفضل أوفا بحيث أصبح بالإمكان البدء بقدر لا بأس به من النشاط التجاري. وإضافة لما سبق، كانت لدى أوفا جيوش ضخمة توجب عليه الحفاظ عليها، وفي تلك الأيام كانت الجيوش تتألَّف في معظمها من المرتزقة الذين لم يكونوا ليحاربوا إلاَّ إذا تلقوا مستحقاتهم من النقود سلفاً.

عندما استولى أوفا على كنت، وجد فيها ثلاثة أشخاص مشهورين يقومون بصنع قطع النَّقد الفضية، ويُعرفون بضاربي العملة، كان لأسمائهم وقع بهيج: أيوبا وبابا وأود. حيث تبدو الأسماء كما لو أنَّها تشكِّل شطراً من شعر للأطفال من العصر الفيكتوري، ولكن هذه الأسماء الثلاثة مجتمعة تبدو وكأنَّها تصلح أيضاً لأن تكون اسماً لشركة محاماة لندنيَّة في القرن الثامن. كان أيوبا وبابا وأود ضاربي عملة فضية مهرة وهم أَول من جعل الإنكليز يتبوأون موقع الريادة ولمدة طويلة في هذا المجال[6]. لم تكن إنكلترا تملك سوى موارد محلية محدودة من الذَّهب، ولكن مقاطعة كورنوول كانت غنيَّة بمكامن الفضة التي كان إنتاجها يحوَّل إلى عدد متزايد من القطع النّقديَّة. وقد قام الإنكليز بإصدار نقد ذهبي لمدة سبعين سنةً حوالى سنة 700 للميلاد، إلاَّ أنهم سرعان ما بدؤوا يخلطونه بالفضة ثم ما لبثوا أن حوَّلوا جميع قطعهم النّقديَّة ذات الفئات الكبيرة إلى فضة، أما قطع النَّقد ذات القيمة الأقل فقد صنعت من النحاس الأحمر أَو النحاس الأصفر.

وقد حافظت قطع النَّقد الفضية التي قام أيوبا وبابا وأود بصنعها على نقائها إلى حد أن تداولها سرعان ما انتشر في كل أنحاء أوروبا حتى وصل إلى مناطق نهري الدون والفولغا. وقد ظهرت فئات النَّقد الصغيرة عندما بدأ النَّاس يقسمون القطع النّقديَّة إلى أنصاف وأرباع، ثم ظهرت الشلنات shillings فيما بعد، والكلمة تعني «الجزء المقتطَع»[7].

بدأت قطع النَّقد الخاصة بأوفا تتدفق بسرعة وغزارة من دور السكّ. وكان أوفا شديد الانشغال بإصدار القطع النّقديَّة بحيث اضطر لإضافة ثمانيَّة عشر

ضارب نقد إلى مجموعة العمل الأصلية المؤلَّفة من ثلاثة رجال. وقد تم إنتاج الملايين من قطع نقد أوفا المصنوعة من الفضة الخالصة ـ وهذا دليل قوي على كيفية ازدياد الطلب على النَّقد عندما بدأت الدول تتلمّس طريقها لتخرج من عصور الظلام. وكان هناك زيادة أكبر على طلب قطع النَّقد تنتظر دورها، وذلك عندما اضطر الإنكليز لتسليح أنفسهم ضد غزوات الفايكنغ، ولدى اضطرارهم، من حين لآخر، لعرض مبالغ كبيرة على أولئك الغزاة الإسكندنافيين في محاولة لاتقاء شرّهم[8]. وبحلول سنة 1000م، كان النَّقد الإنكليزي يُعتبر الأكثر تطوراً في أوروبا، وكان يجرى ضربه في شبكة من دور السَّكّ التي زاد عددها على السبعين داراً تنتشر في كل أنحاء إنكلترا[9].

وفي سنة 800، أي بعد مضي وقت قصير من بدء سكّ نقد أوفا، سافر شارلمان، ملك الفرنكيين وقاهر اللومبارديين، إلى روما ليتوَّج من قِبل البابا إمبراطوراً للإمبراطوريَّة المقدسة على سبيل المكافأة. وقبيل فترة قصيرة من ذلك التاريخ، أي في سنة 798، كان شارلمان وآيرين إمبراطورة بيزنطة قد أقاما علاقات ديبلوماسيَّة، حيث فكَّر شارلمان بالزواج من آيرين دون أن تثنيه شهوة السلطة التي استحوذت عليها، فبالنظر لتتويجه الوشيك الحدوث، كان ذلك الزواج سيشكِّل أعظم اندماج في التاريخ ومكسباً لا يمكن الاستهانة به. ولكن أحد المقرَّبين من آيرين أحبط مشروع الزواج هذا، وبعد عامين كانت هي في طريقها إلى المنفى بعد أن ضاعت منها فرصة الزواج.

كان شارلمان يَعتبر الأباطرة البيزنطيين أمثولة في التركيز على الذَّهب عوضاً عن الفضة. وقد تكون آيرين هي التي أثارت اهتمامه بسكّ النَّقد رغم أنَّه كان صديقاً لأوفا ومعجباً به. ولا بد أن شارلمان كان لديه من الذَّهب أكثر مما توفر للحكّام الأوروبيين الذين سبقوه أو الذين جاؤوا من بعده لفترات طويلة لاحقة. فقد أعاد فتح مناجم الذهب في منطقتي ساكسوني وسيسيليا كما جذب الصاغة من بيزنطة إلى عاصمته في إيكس، وكان يقوم بمهامه جالساً إلى مكتب

ذهبي حفرت على سطحه خريطة العالم، كما كان يمتلك عدة فيلات تضم كل منها صائغها الخاص. وعندما توفي، جرى تحنيطه ودفن جالساً على عرش ضخم من الذَّهب والعاج كان قد استورده من القسطنطينيَّة، وهو يحمل صولجاناً وترساً وسيفاً صُنعت جميعها من الذَّهب. وكما جرت العادة، كان نهب الذَّهب من الأعداء المقهورين مصدراً هاماً للذهب اللازم لألوان البذخ تلك. فعلى سبيل المثال، عندما هزم شارلمان الآفاريين سنة 796، وهم أفراد قبيلة آسيوية قاموا بتأسيس أَول إمبراطوريَّة منغولية سنة 407 ميلادية[10]، احتاج إِلى خمس عشرة عربة، تجر الواحدةَ منها أربعةَ ثيران لنقل الغنائم من الذَّهب والجواهر[11].

وما كان لكل تلك الأبّهة أن تكتمل دون وجود نقد ذهبي. حدَّد شارلمان قيمة الباوند الخاص به بعشرين شلناً و240 بنساً وبوزن باوند يبلغ 12 أونصة ـ شأن الرومان من قبله وشأن النظام الذي اتبعه الإِنكليز فيما بعد. ولم يعمّر نقد شارلمان طويلاً، رغم استمرار نظامه الخاص بفئات العملات والأوزان[12]. وقد قضى من خلفه وقتاً في محاربة بعضهم البعض بقدر ما قضوا من الوقت في الدفاع عن مناطق نفوذهم، فتم تفتيت مملكته إِلى أجزاء. وقد نجمت صعوبة الموقف جزئياً عن عجزه في إِرساء قاعدة للوراثة تحافظ على وحدة المناطق التي كان يحكمها. وتشير الأدلَّة إِلى أن عملية إِعادة صياغة الذَّهب القديم بهدف ضرب عملة نقدية وصلت إِلى حد كان لا بد لتجاوزه من الحصول على موارد جديدة من الذَّهب من مصدر ما خارج أوروبا.

كان مصير النَّقد الفضي الذي أصدره أوفا أفضل من نقد شارلمان الذَّهبي، رغم انقسام مملكة أوفا الإِنكليزيَّة أيضاً بعد وفاته. وقد وضع نقد أوفا

البنس في قلب النظام النَّقدي الإنكليزي: فحتى نهاية القرن الثالث عشر، أي بعد مرور خمسمائة سنة على ابتكار أوفا، كانت البنسات هي وسيلة الدفع الرئيسيَّة. وكان وضع بنس أوفا راسخاً لدى ظهور النورمانديين على مسرح الأحداث سنة 1066 بحيث رفض وليم الفاتح مبدأ تخفيض قيمة النَّقد الإنكليزي.

وعندما جرى أسر الملك ريتشارد الأَول ـ ريتشارد قلب الأسد ـ من قِبل ليوبولد، دوق النمسا، سنة 1192 في طريق عودته من الحروب الصليبية، ومن ثم «بيعه» إلى إمبراطور الإمبراطوريَّة الرومانيَّة المقدسة، تم نقل الفدية التي فُرضت على الشعب الإنكليزي، والتي بلغت 150,000 ماركاً (أي ما يعادل 100,000 باوند استرليني) من بريطانيا إلى القارة الأوروبية بشكل بنسات فضية. وتستحق تلك الكومة من قطع النَّقد الصغيرة أن تذكر في كتاب غينيس للأرقام القياسيَّة، كما أنَّها كانت تساوي مبلغاً يكفي لاستخدام أكثر من أربعين ألف نجار ماهر على مدار سنة[13](*). ومما يلفت النظر هنا هو استعداد الإنكليز للقيام بتلك التضحية الكبيرة في تلك المرحلة المبكرة من الوعي القومي وفي سبيل ملك لم يقض في بريطانيا إلاَّ قليلاً من الوقت خلال فترة حكمه.

ومن الصعب أيضاً تخيل الآليات التي تم بها نقل 24 مليون بنس. ففي سنة 1529، وعندما دفع فرانسيس الأَول ملك فرنسا ما يزيد على 1,2 مليون اسكود إلى شارل الخامس ملك إسبانيا كفدية لولديه، استغرقت عملية عد النقود وفحصها أربعة أشهر، قام الإسبانيون خلالها برفض أربعين ألف قطعة نقد لأنها دون المعيار المطلوب[14]. وفيما بعد، أي في سنة 1662، تطلب

(*) جاء في وول ستريت جورنال، عدد 6 أيار 1999، أن «الأسطورة تقول» دفع ف. و. وولورث فاتورة بقيمة 13 مليون دولار بشكل قطع من فئة عشرة سنتات وخمسة سنتات وذلك لقاء إنشاء مبنى وولورث في نيويورك».

الأمر مائة صندوق لتدبر أمر نقل خمسمائة ألف قطعة نقد فرنسيَّة من الفئات الكبيرة[15](*).

كان النَّقد الذَّهبي في العصور الوسطى ثميناً بحيث لم يجر تداوله بين أيدي العامة(**). وقد استُخدم غالباً في صفقات التجار المعنيين بالتجارة الخارجية، ومن قِبَل جامعي الضرائب، وحاشية الملك، وكما رأينا، استُخدم أيضاً من قِبل الملك كوسيلة لاتقاء شر الأعداء ولافتداء الأصدقاء وأفراد العائلة. وقد التزم هؤلاء جانب الحذر الشديد لتفادي قبول قطع نقد ذهبية لها وزن أَو تركيب أدنى من مستويات النقاء المطلوبة، مقدمين بذلك خدمة عامة للآخرين.

كانت الطريقة المفضلة لاختبار النوعية هي المحك، الذي أدَّى في ذلك الوقت وظيفة تماثل تماماً تلك التي كانت متّبعة قبل أَكثر من ألف وخمسمائة سنة في ظل حكم الليديين في آسيا الصغرى ـ حجر يتم حكّه بقطع ذهبية ومن

(*) تبدو هذه الحكاية دون مغزى إذا ما قورنت بالمشكلة التي يعاني الأوروبيون منها حالياً لدى محاولة إلغاء جميع العملات الوطنية القديمة لصالح اليورو. يبدو التخلّص من العملات الورقية سهلاً، ولكن ماذا عن ملايين قطع النقد المعدنية؟ . . . ويُذكر أن الهولنديين ـ وهم أصحاب أحد أصغر الأنظمة الاقتصادية المعدنية ـ لجؤوا لاستخدام مكان تفوق مساحته مساحة ملعبي كرة قدم وذلك كحلّ مؤقت. (مراسل خاص لجيمس هويل من أثرتون، كاليفورنيا، على الأرجح من الفاينانشال تايمز، عدد تشرين الثاني أَو كانون الأول 1998).

(**) لم يجر أبدا تداول قطع النقد الذهبية بنفس الطريقة كالفئات الصغيرة التقليدية. وعندما منحني جدي في عشرينات القرن العشرين قطعة نقد ذهبية بقيمة 5 دولارات في عيد الميلاد، انتظرت سنتين قبل أن أسمح لنفسي بإنفاقها.

ثم تجري مقارنته مع مجموعة من الإبر المحتوية على نسب مختلفة من الذهب والفضة، والذَّهب والنحاس، ومن المعادن الثلاثة. وكان كثير من التجّار يحتفظون بأحجار الحكّ لإجراء هذا الاختبار السريع والفعَّال. وفي حالات الخلاف، كانت قطع النَّقد تؤخذ إلى الصياغ الذين مهروا في استخدام أحجار الحكّ والإبر المرافقة لها، وقد ظلَّت جمعية صياغ لندن ما يزيد على سبعمائة سنة هي الحَكَم الرسمي فيما يتعلَّق بنقاء النَّقد البريطاني[16].

وتعتبر «اختبارات عينات القطع النّقديَّة» Trials of the Pys أهم اختبارات النقاء وأكثرها وثوقاً، حيث كانت تقوم لجنة عامَّة، تتألَّف من «اثني عشر مواطناً حكيماً ملتزماً بالقانون من سكَّان لندن واثني عشر صائغاً ماهراً»، بالإشراف على الفحص العلني لقطع النَّقد الصادرة حديثاً عن دار السَّكّ. ومن المرجح أن إقامة هذا الإجراء الاحتفالي تعود إلى فترة حكم الملك إدوارد الأول سنة 1282. وفي سنة 1982، وبمناسبة مرور سبعمائة سنة على بدء العمل به، حضرت الملكة إليزابيث الثانيَّة ووزير الخزانة جلسة الاختبار.

وكلمة PYX مشتقة من الكلمة الإغريقية التي تعني «الصندوق»، وهي تشير هنا إلى الصندوق الذي يحفظ فيه المسؤولون قطع النَّقد التي تم اختيارها لإجراء الاختبار عليها. وكان اختيار تلك القطع يجري على أساس عشوائي من بين إصدارات دار السَّكّ ـ وهو إجراء لا يزال يُتَّبع حالياً في المعامل التي تقوم بتدقيق منتجاتها للتأكّد من تجانس النوعية ـ ثم تجري مقارنة تلك القطع بدقة شديدة مع سبيكة اختبار خاصة من الذَّهب العائد للملك، والذي يحفظ عادة في غرفة لتخزين النفائس تدعى chapel of the Pyx في كنيسة ويستمنستر. كما كان يجري صهر بعض القطع في اختبار إضافي لنقاء الذَّهب[17](*).

(*) للاطلاع على مزيد من الوصف التفصيلي لاختبارات عينات القطع النقدية والمكانة التي تشغلها في تاريخ أخذ العينات الإحصائي، انظر ستيغلر Stigler، 1977.

لقد اعتبرت اختبارات عينات القطع النّقديَّة التي تفرّد الإنكليز بها، أمراً جدياً، فقد كانت تخدم هدفاً واقعياً نظراً لعدم وجود تعارض في المصالح بين الصياغ وأعضاء الهيئة، كما أنَّهم كانوا يؤدّون مهمتهم بشكل علني أمام العموم وليس في السر، لا لسبب إلاَّ للتأكّد من سلامة العملة. وفي وقتنا الراهن، نطلق على ذلك اسم الشفافية. فقد كانت تلك العملية تثني الملك عن تخفيض نسبة المعدن النفيس في العملة كما أنَّها كانت تشجّع النَّاس في جميع أنحاء أوروبا على قبول النَّقد الإنكليزي وإبرام الصفقات به.

إنَّ اختبارات عينات القطع النّقديَّة لا تقدّم الدليل الوحيد على عدم تسامح الإنكليز حيال القطع النّقديَّة ذات النوعية الرديئة. فقد كانت هناك عقوبات فوريَّة لا ترحم بانتظار ضاربي العملة وبقية موظفي دار السَّكّ ممن يصنّعون قطعاً رديئة أَو ممن يُشك بأنَّهم يمارسون أنشطة في دار السَّكّ تعود عليهم بمنفعة خاصة.

ففي سنة 1124، وبعد أن خسر النَّقد الإنكليزي ثقة العامة نتيجة تدهور وضع القطع النّقديَّة، استدعى الملك هنري الأَول جميع القيّمين على دور السك في المملكة، أي ما يقارب مائتي رجل، وعاقب نصفهم تقريباً بأن بتر أيديهم اليمنى جميعاً وهو عقاب يناسب جريمة تتحمَّل فيها السلطات العليا المسؤولية المطلقة. ويعلّق غلين ديفيز، وهو اقتصادي ومؤرخ إنكليزي مرموق قائلاً: «لقد نجا هؤلاء على الأقل من العقوبات الأشد قسوة والمتمثِّلة في سمل العيون أَو بالإخصاء، أَو بكليهما معاً، وهي عقوبات كانت تطبَّق في بعض الأحيان»[18]. ولم تكن أصناف العقاب المماثلة مُستبعدة وذلك حتى مرحلة متقدمة من القرن السابع عشر. ويبدو أن ضاربي العملة كانوا خلال معظم مراحل التاريخ أناساً مراسهم صعب. ويذكر غيبون في كتابه «تاريخ انحدار وسقوط الإمبراطوريَّة الرومانيَّة» أنَّه حوالى سنة 175 ميلادي اشتكى الإمبراطور

أوريليان من أن العاملين في دار السَّكّ «يغشون النَّقد»، ثم قام هؤلاء بحركة تمرّد اقتضت قيام الإمبراطور باستدعاء سبعة آلاف جندي من داسيا، قبل أن يتمكّن من قمع ذلك التمرّد[19].

إنَّ التقليد الإنكليزي المتعلّق بالنَّقد «السليم» يناقض إلى حد كبير عدم الانتظام الذي يميز العملات الأوروبية. ويمكن إرجاع مقاومة البريطانيين للتخلي عن الذَّهب، تلك المقاومة التي استحوذت على تفكيرهم في الفترة ما بين سنتي 1925 ـ 1931، إلى أصول عميقة الجذور. ففي سنة 1344 مثلاً، عندما كان وزن البنس الإنكليزي قد بقي على حاله دونما تغيير يُذكر على امتداد مائتي سنة، حاول إدوارد الثالث تمويل الحرب الكبرى ضد فرنسا بأن أجرى تخفيضاً طفيفاً على الوزن وأتبع ذلك بإجراء تخفيض أكبر سنة 1351، لكن قانون المتعهدين الذي سنَّه البرلمان سنة 1352 عبّر عن «الأمل بألاَّ يعاود الملك التلاعب بالنَّقد أو بمعايير الأوزان والمقاييس»[20].

وبخلاف الأساطير الشائعة حول رغبة الدولة الشديدة بتخفيض قيمة العملة كلما سنحت لها الفرصة، كان للملك مصلحة كبيرة ومشروعة في الحفاظ على سلامة النَّقد، لأن القطع النّقديَّة كانت هي الوسيلة الوحيدة تقريباً لإبرام الصفقات ولدفع الضرائب والديون. فقطع النَّقد السليمة التي تحمل دمغة التوثيق الملكية كانت تُصرف في الغالب بسعر أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية كمعدن، وذلك لأنَّها كانت ملائمة للدفع أكثر من أية وسيلة أخرى. وقد وفَّر ذلك الفرق في السعر مصدراً للربح، وهو رسم سكّ الذَّهب Seignor، للملوك الذين احتكروا عملية ضرب العملة، وكان أي شخص آخر يحاول العمل في هذا المجال، يلقى مصيراً لا يُحسد عليه. وهذه الرغبة الشديدة في الحصول على رسم سكّ الذَّهب لدى ملوك العصور الوسطى تفسِّر حوادث سحب كلِّيّ للقطع النّقديَّة المتداولة في الكثير من الدول، كانت تجري بوتيرة تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وذلك للاستعاضة عنها بقطع نقدية جديدة ذات

تصميم مختلف. وفي أغلب الأحيان، كانت هذه العملية تلقى ترحيباً، ذلك لأن وضع القطع النّقديَّة القديمة كان يتدهور باستمرار نظراً لتداولها أَو لاقتطاع أَجزاء منها من قِبل أَشخاص يأملون في بيع الأجزاء المقتطعة في السوق السوداء لقاء مقابل مالي.

إِنَّ بنسات أوفا واختبارات عينات القطع النّقديَّة، تعكس الأَهميَّة المتنامية للنقود وللتجارة لدى بزوغ فجر أوروبا بعد عتمة عصور الظلام. وعلى الرغم من أَهميَّة تلك التطورات، إِلاَّ أَنَّها لم تعدُ كونها البداية التي لعب فيها الذَّهب دوراً متواضعاً. أما التعقيدات الأَكثر إِثارة فقد كانت تنتظر دورها. كان الذَّهب على وشك الارتباط بالتعقيدات الاقتصادية والمالية المتزايدة وذلك لينافس القوة السياسيَّة والعسكريَّة في صياغة مجرى الأحداث في جميع أنحاء العالم.

obeikandl.com